جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون عام معمق

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبــة السنـة الأولــى ماستـر قانــون عام معمق

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الفساد الإداري

الرصيد: 01

السداسي الأول

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne univ-Eltarf

المحاضرة رقم (03): مدخل للفساد الإداري

أسباب الفساد الإداري وآثاره

تابع../..

رابعا– أسباب الفساد الإداري:

لقد تناولت العديد من الدراسات أثر العوامل المختلفة على جميع الأصعدة على انتشار الفساد داخل الدول والأنظمة المختلفة، وانتهت إلى حصر الأسباب والمنافذ التي تعد مناخا مناسبا للفساد أو تبعث عليه أو تمهد له وذلك كما يلي:

أ– على المستوى الفردي: تعود أسباب الفساد وانتشاره بالدرجة الأولى إلى الفرد والنفسية الفردية وتتعدد العوامل والأسباب الشخصية التي تساعد الفرد وتدفعه إلى ارتكاب بعض صور الفساد وهذه الأسباب قد تكون موروثة أو مكتسبة، كالحاجة الاجتماعية والرغبة في الربح، والعادة السلوكية، الطمع، القيم الثقافية الموروثة، تدني المستوى الأخلاقي والقيم الدينية، التقليد...

ب– على المستوى المجتمعي: هناك العديد من العوامل والأسباب التي تتداخل في خلق بيئة عمل تساعد على انتشار الفساد داخل المجتمع الواحد على مستوى العديد من الأصعدة نذكر منها ما يلي:

✓ **على الصعيد السياسي:** هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد على الصعيد السياسي كضعف الآليات الديمقراطية، ضعف آليات الرقابة، تحكم النخب، ضعف الحريات المدنية والسياسية، نقص الشفافية، ضعف آليات حقوق الإنسان، عدم الاستقرار السياسي، فساد الانتخابات، الاستيلاء على الدولة من قبل المتنفذين واستعمال مقدراتها لمصالحهم الشخصية..إلخ

✓ **على الصعيد القانوني والقضائي:** هناك العديد من الأسباب القانونية والقضائية التي ينفذ من خلالها الفساد في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، ومن بين الآليات والأدوات التي توفرها المنافذ القانونية والقضائية للفساد منها:

– **ضعف التشريعات أو ضعف شفافيتها:** وذلك مرده التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة تلك المتعلقة بالإدارة العامة، وأيضا عدم وضوح القوانين في حالات أخرى بسبب جمودها وقصورها في الكثير من الأحيان.

cours en ligne/univ-Tiaret

– **فساد الجهاز القضائي**: ويظهر ذلك في تعطيل وعدم تطبيق القوانين، تعقيد إجراءات التقاضي من خلال تمسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية، القضاء غي العادل فساد الضبطية القضائية..

✓ **على الصعيد الإداري والمؤسساتي**: هناك العديد من العوامل والأسباب التي تتداخل فـــي خلق بيئة عمل تساعد على انتشار الفساد الإداري داخل المرافق العامة نذكر منها:

– **البيروقراطية**: من خلال تعقد الإجراءات الإدارية والميل نحو المركزية وعدم تفويض صنع القرارات، غياب الشفافية في الإجراءات الحكومية، غياب المساءلة الإدارية وضعف الرقابة، تضخم الجهاز الإداري، نقص المعرفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية..إلخ

– **الفساد الإداري**: عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري، عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة بسبب تداخل العوامل السياسية في الاختيار والتعيين خاصة بعض الوظائف الحكومية، وكذا عدم المساواة في تقلد الوظائف العامة وإتاحة الفرصة لفئات على ساب أخرى، تخلف القيادات الإدارية وفسادها..إلخ

✓ **على الصعيد الاقتصادي والدولي**: تلعب الظروف والعوامل الاقتصادية المتردية دورا كبيرا باعتبارها أحد الدوافع والأسباب وراء ظهور الفساد الإداري في الدول النامية، ومن بين المؤيدين للتفسير الاقتصادي للفساد نجد **روبرت كليتجاود (Robert Klitgaard)** والذي وضع معادلة للفساد تتضمن المكونات الأساسية للفساد كما يلي:

الفساد = الاحتكار + القدرة على التصرف – المساءلة

ويمكن إجمال الأسباب الاقتصادية والدولية للفساد عموما في سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على السكان، البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية، ضعف الرواتب وعدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات المعيشة، المنافسة غير المشروعة، الاحتكار وسياسة إغراق الأسواق، ضعف حوكمة الشركات والاتجاه نحو إبرام الصفقات مع الشركات المتعددة الجنسيات وما يستتبعه من دفع رشاوى وعمولات وتجسس اقتصادي للحصول عليها، وما يزيد ويسبب في انتشار الفساد وانتقاله من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي ظهور المحاباة السياسية والسعي نحو كسب الولاءات الدولية، وضعف الرقابة الدولية...إلخ

✓ **على الصعيد الاجتماعي والثقافي**: تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم الأسباب المؤثـــرة في انتشار الفساد في مختلف الدول النامية حيث يجمع علماء الاجتماع أن البيئة الاجتماعية المحيطة لها تأثير مباشر على تصرفات الفاسدين.

Cours en ligne/univ-Tiaret

فالمجتمع المتخلف وعلاقات أفراده السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المنظمات من خلال التعاملات اليومية، كما أن التركيبة الاجتماعية والتنشئة الأسرية لدى أغلبية المواطنين وأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية لها علاقة وثيقة بانتشار الفساد والمفسدين.

ومن مجموع الأسباب والعوامل الاجتماعية والثقافية المشجعة لانتشار الفساد ما يلي: ضعف المجتمع المدني، ضعف الصحافة ووسائل الإعلام، توظيف الانتماءات الأسرية والقبلية والطائفية في المعاملات الرسمية، ضعف المهنية والاحتراف، ضعف الحق في المعرفة وأساليب التحقيق، انتشار الجهل وتدني المستوى التعليمي الثقافي للأفراد. تفشي ثقافة الفساد، تمجيد الفساد وتهميش المستقيمين..إلخ

خامسا– آثار الفساد الإداري:

1– أثر الفساد الإداري على الجانب الاجتماعي:

* **أثره على النشء وأخلاقهم**: يعتبر الفساد أولا قبل كل شيء هو مشكلة أخلاقية فإنه في حالة استمراره واستشراءه يقيم نظاما قيميا منحرفا وثقافة فساد تهدد ليس فقط أسس الحكومة و إنما أيضا ثقافة المجتمع فانتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له انعكاساته في عملية تنشئة أفراد المجتمع.

فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسبب الرشاوى والعمولات أو غيرها فإن ذلك يشكل دافعا وحافزا للسلوك الفاسد ويعطي انطباعا بأن للفساد مردود يستحق المخاطرة، قد يصل الأمر إلى إضعاف القيم و اهتزاز معايير المجتمع فيقبل السلوك الفاسد على أنه سلوك غير مشين ولا مستنكر.

* **عدم تحقيق العدالة الاجتماعية**: فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم ، وهذا بالتالي سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع بالإضافة إلى عدم وصول الدعم والمساندة الذي يفرض أن تقدمه الدولة إلى مستحقيه من الجماعات المحرومة.

* **المساس بالأمن والصحة العامة**: فالرشاوى التي تدفع إلى الجهات المسئولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات و أنظمة الأمان في المصانع والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة، هذا بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور وتسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد وربما حتى تهريب المخدرات وبالتالي زيادة معدل الجرائم.

* **التقليل من الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية** وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطنين نفقات إضافية للحصول على خدمات صحية وتعليمية مناسبة.

أضف إلى ذلك عدم إسهام المواطنين في المشروعات التي تقام عادة عن طريق الجهود الذاتية يرجع ذلك لما يصيب المجتمع من موجات اضطراب و فوضى نتيجة لانتشار مظاهر الانحراف الإداري وما يترتب عليها من إضعاف القيم الراسخة.

* **فرض العقوبة على الفاسدين** بالحبس أو الفصل من العمل يؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية المتعلقة برعاية الأسرة و تربية الأبناء.

2- أثر الفساد الإداري على الجانب السياسي:

* **خلق فجوة بين المواطنين والحكومة** مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة.

* **شعور الفئات الفقيرة بالحرمان** نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف والثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان.

* **التقليل من شرعية النظام السياسي** في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة مجرد عناصر متورطة في الفساد ولا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة، ونتيجة لذلك الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية، بل تظهر السلبية وعدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم وزيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأسرة و العشيرة وفقدان الثقة بالسياسات العامة .

3- أثر الفساد الإداري على الجانب الاقتصادي:

* إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل.

* إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها.مما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.

* هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.

* الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.

* تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بها المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدث المنشىء لها.

* التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى .مما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

cours en ligne/univ-Batna

* تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوى التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

* تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد، من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل الأسواق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية.

انتهى في: 2023/10/26

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع

cours en ligne/univ-Eltarf